دراسات

إدارة الأزمات وأثرها في خلق مجتمع مستقر وآمن: دراسة حالة العراق

بقلم: أ.د. جاسم يونس الحريري
استاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية صدر العراق الجامعة

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
9 آب 2025

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

في خضم دوران عجلة الحياة اليومية، ينغمس الإنسان في سلسلة من الأزمات التي تتراوح بين البساطة والتعقيد، وكأن كل خطوة يخطوها تحمل في طياتها مأزقًا خفيًا، فمسيره اليومي إلى مقر عمله يغدو أزمة، وعودته من دائرته إلى مسكنه أزمة أخرى، أما سعيه لنيل القبول في مجتمعه، فهو أزمة قائمة بذاتها، تنبع من تباين الأمزجة وتعدد التصورات وتضارب الأحكام المذهبية لدى البشر المنحدرين من مشارب فكرية واجتماعية ودينية شتى، فالاندماج داخل منطقة سكنية تتسم بتنوع عرقي وطائفي يشكل أزمة لا يُستهان بها، غير أن ذلك لا يستدعي النظر إلى الحياة بمنظار ضيق أو متشائم، بل يستوجب التعايش مع واقع يومي تتخلله أزمات كامنة، قد تنفجر في أي لحظة، إذا ما تهيأت لها بيئة خصبة تثيرها وتدفع بها نحو التصعيد، حتى تبلغ مرحلة تُهدد أمن المجتمع واستقراره.

أهمية البحث:

في ظل واقع الحياة، وبقدر ما يواجه الإنسان من أزمات يومية، تبرز حاجته إلى امتلاك مهارات وآليات فاعلة في إدارة تلك الأزمات، إلى جانب تمازج أفكاره مع الآخرين، سعيًا لتأمين مقبولية اجتماعية له. حتى الأستاذ الجامعي، رغم مكانته، يحتاج إلى توظيف خبراته التعليمية والأكاديمية، وشخصيته المتكاملة، في التعامل مع طلبته، لخلق قناة اتصال مثمرة معهم، تسهم بسلاسة وفاعلية في إيصال العلوم والمواد الدراسية المكلف بتدريسها، ويغدو هذا الأستاذ، إن صح التعبير، نقطة "إنقاذ" يلجأ إليها الطالب لحل مشكلاته الدراسية، وتفكيك المعضلات التعليمية، من فهم المادة إلى تطوير علاقاته داخل مجتمع، أما بالنسبة لرجل الشرطة فالأمر سيكون أوسع، وأشمل في حجم الازمات التي تجابهه أثناء أداء الواجب، فمثلا(مديرية شرطة الاستعلامات والنجدة) في وزارة الداخلية العراقية وحديثا من خلال (رقم الطوارئ الموحد911) فأنها تعمل 24ساعة من أجل توفير الأمن وبموجب وجودها في الميدان وداخل المناطق السكنية وفي مراكز التسوق والتبضع والنوادي الاجتماعية والمستشفيات والمدارس وغيرها من الأماكن فإن أزماتهم ومشكلاتهم أوسع وأكثر بسبب قربهم من المواطنين وإنقاذهم من عصابات الجريمة المنظمة، والخطف، وبيع
الأعضاء البشرية، وعصابات المتاجرة بالرقيق، وإلقاء القبض على المطلوبين ومداهمة أوكار الجريمة، والمخدرات، وهذا يحتاج إلى إلمام كبير وتدبير شامل لإدارة الأزمات في حالة وقوعها ضمن المجال الأمني كلا حسب إختصاصاته الأمنية.

إشكالية البحث:

تنحصر إشكالية البحث في مدى قدرة رجل الأمن على إدارة الأزمات التي تعترضه أثناء أداء واجبه الأمني اليومي، ومدى إلمامه بالحلول، والفنون، والعلوم اللازمة التي تُوظّف في إدارة تلك الأزمات بكفاءة، ومهنية، واقتدار علمي.

فرضية البحث:

بُني هذا البحث على فرضية مؤداها أن "إدارة الأزمات في الحياة وفي الدوائر الأمنية تُشكّل محورًا جوهريًا في معالجة الأزمات الاجتماعية والأمنية، من خلال سلسلة من الإجراءات، والخبرات، والمهارات، والوسائل العلمية، التي تُسهم في احتواء تلك الأزمات، وصولًا إلى بناء مجتمع مستقر وآمن".

هيكلية البحث:

ينقسم هذا البحث إلى أربعة أقسام الأول يتناول تأصيل نظري لمفاهيم الدراسة، والثاني يستعرض أنواع الأزمات في المجتمع، والثالث يؤشر طرق إدارة الأزمات، والرابع والأخير يستعرض أثر إدارة الازمات في خلق مجتمع مستقر، وآمن.

تأصيل نظري لمفاهيم الدراسة

مفهوم الأزمة

يعرف قاموس المصطلحات السياسية الأزمة بأنها حدث خلل جسيم في العلاقات الطبيعية بين الدول ذات السيادة بسبب عجزها عن حل نزاع قائم بينها ، وهي تمثل النشاط، أو الأنشطة الرامية إلى تهديد وجود الدولة أو مصالحها الحيوية، ويعرف أوران يونج الأزمة بأنها تداع سريع للأحداث يؤدي إلى تنشيط عناصر عدم الاستقرار في النظام الدولي، أو في نسقه الفرعية على نحو غير مألوف يزيد من إحتمالات اللجوء إلى العنف، أما الاستيربوتشان فيعرف الأزمة بأنها حدوث تحد متعمد يقابله رد فعل مدروس، وفي هذه العملية يسعى كل من طرفي النزاع إلى توجيه الأحداث لصالحه، ويشمل النطاق الزمني للأزمة حدوث التحدي،

ويذهب كورال بيل إلى تعريف الأزمة بأنها وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى المرحلة التي تهدد بحدوث تحول جذري في طبيعة هذه العلاقة ،مثل التحول من السلم إلى الحرب في العلاقات الطبيعية بين الدول، والتفسخ في علاقات التحالف، والتصدع في تماسك المنظمة الدولية، أماوليم كوانت فيعرف الأزمة بأنها موقف يجمع بين المفاجأة والخطر ، وعدم اليقين [1] ، ويبدو من التعاريف السابقة إن هناك بعض المشتركات فيما بينها لعل من أبرزها أن مايجمع بين مفاهيم الأزمة السابقة وجود خلل بين طرفين،

وهذا الخلل يؤدي إلى عدم الاستقرار قبل نشوب الأزمة وتصاعدها إلى مستوى العنف، وبروز شعور قوي بالتحدي بين الطرفين المتخاصمين والمختلفين فيما بينهما،

---

(1)أنظر GlennH,Snyder,Crisis bargaining,in,Charles Hermann(ed)international Crisis,Newyork,The Free press,1972,pp.58-59.كذلك أنظر هنري أزو، فتح السويس،(القاهرة ، دار الطباعة والنشر، ترجمة محمود حسن أسماعيل، بلا تأريخ)،ص73.كذلك أنظر:-

Jonathan M.Robert,Decision making during International crisis,London,macmillanpress Ltd,1988,p1,4. كذلك أنظر:

William B.Quandt,Decade of Decision,American Foreign policy toward the Arab-Isyaeli conflict,1967-1976,Los Angeles,London University of californiapress.1977,p35.

نقلا عن أ.د. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، (الاردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2006)، ص223-224.

وقد يتطور التحدي إلى القيام بفعل قد يفسح المجال لنشوء وتصاعد الأزمة بينهما إعتقادا منهما أن ذلك سيوظف لخدمة مصالحهما لكنهما سيخسران هذه النتيجة عندما يؤمن الطرفين أن بعد هذه النتيجة لاخيار سوى إشعال الحرب فيما بينهما وهنا انتهت الأزمة وبدأ مسلسل جديد من العنف فهنا تكمن الخطورة.

مفهوم إدارة الأزمات

عرفت إدارة الأزمة بأنها "تطبيق الإستراتيجيات المصممة لمساعدة منظمة حدث فيها حدث سلبي وبشكل مفاجئ نتيجة لحدث لا يمكن التنبؤ به أو كنتيجة غير متوقعة من بعض الأحداث التي كانت تشكل خطرا محتملاً، مما يستدعي أن تؤخذ القرارات بسرعة للحد من الأضرار التي لحقت بالمنظمة مع تحديد شخص ليكون مديرا للأزمة في حال حدوثها"[1]، وعرفت بأنها "العلم الذي يهتم بالتنبؤ والتوقعات، وبناء القدرة على التصدي لما قد يكون محتملاً أو السعي لتقليل الأخطار، واستخلاص الدروس، وإزالة الأعراض والأسباب[2]"، وعرفت بأنها "عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات، وإن إدارة الأزمة الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة المنظمة، وأنها "أسلوب إداري حديث، يهتم بالتنبؤ بالأزمات المحتملة عن طريق الاستشعار، ورصد المتغيرات البيئية، الداخلية والخارجية المولدة للأزمة، والاستعداد بجميع الموارد المتاحة لمنع الأزمة، أو الإعداد للتعامل معها بكفاءة عالية للحد من الخسائر المادية والمعنوية والعودة للوضع الطبيعي في أسرع وقت، وبأقل تكلفة، ثم دراسة الأسباب المسببة للأزمة، واستخلاص النتائج لمنع حدوثها، أو تحسين طرق التعامل معها مستقبلاً مع محاولة تعظيم الفائدة الناتجة منها لأقصى درجة[3]، ويرى باحث آخر أنها "طريقة للسيطرة على الأزمة باستخدام مجموعة من الأدوات، والجهود للتغلب، على الأزمة، واحتواء الأزمات المسببة لها، والاستفادة والتعلم من الجوانب الخاصة بالأزمة، حتى يمكن تفادي الأزمات المستقبلية[4]"، وعرف أحدهم إدارة الأزمات بأنها "عملية التخطيط المسبق لحدث سلبي غير متوقع للحد أو التقليل من أضراره على المنظمة وذلك بوضع إستراتيجيات أو مجموعة من السيناريوهات المتوقعة الحدوث واقتراح الحلول المناسبة لكل منها في حال حدوثه"[5]، ويبدو أن مايجمع تلك التعريفات الاتفاق أن إدارة الأزمة تشترك فيها عدة معطيات منها يتطلب وجود عدة حلول وبدائل لحل الأزمة، وكذلك أن حل الأزمات آنيًا يعطي مساحة وخبرة لحل الأزمات مستقبلًا .

---

(1) Margaret, Rouse: Crisis Management Plan, USA,2013,p3.

(2) أحمد حجي،الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية،(القاهرة،دار الفكر العربي،2005)،ص429.

(3) عبد السلام أبو قحف،الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات،(الإسكندرية، دارالجامعة الجديدة،2002)،ص352.

(4) أبراهيم احمد، إدارة الأزمة التعليمية منظور عالمي، (الاسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع ،2001)،ص33.

(5) أحمد ماهر، إدارة الأزمات، (الإسكندرية، الدار الجامعية،2006)، ص21.كذلك أنظر:- د.يونس ابراهيم جعفر،أثر التخطيط الاستراتيجي في ادارة الازمات: دراسة تطبيقية المؤسسات العامة في منطقة ضواحي القدس، مجلة جامعة الاقصى،العدد1، (غزة/فلسطين المحتلة، جامعة الاقصى،يناير2017)،ص301.

أنواع الأزمات في المجتمع

تقسم بعض الدراسات أنواع الأزمات في المجتمع وكما يأتي:

1. **من حيث التكرار:**

أ. أزمة ذات طابع دوري متكرر الحدوث:

ب. أزمات فجائية عشوائية وغير متكررة، مثل (الأمطار، الأعاصير، الفيضانات).

2. **من حيث العمق:**

أ. أزمة سطحية غير عميقة هامشية التأثير، لاتشكل خطورة وتحدث فطرة بشكل فجائي وتنتهي بسرعة مثل (الإشاعات)، فهي أزمة بلا جذور، تحدث وتختفي دون آثار.

ب. أزمة عميقة متغلغلة جوهرية هيكلية التأثير: وهي أزمة خطرة ذات طبيعة شديدة القسوة تعتمد على مدى تغلغلها في الكيان الذي تحدث به، وقد تعصف بالكيان الإداري إن لم يتم علاجها بالشكل الصحيح.

3. **من حيث المظهر:**

أ. الأزمة الزاحفة.

ب الأزمة العنيفة الفجائية.

ت. الأزمة الصريحة العلنية أو المفتوحة.

ث. الأزمة الضمنية أو المستترة.

4. **من حيث المدة :**

أ. أزمات قصيرة الأمد.

ب. أزمات طويلة الأجل.

---

(1) أ.م.د. سمية عباس الربيعي، الأزمـة وانواعها وخصائصها واسبابها ومراحلها، (بغداد، الجامعة المستنصرية، بلا تأريخ)، ص2-4.كذلك أنظر:- ادارة الأزمات (المداخل – المفاهيم – العمليات)(عمان/الاردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع،2012)، ص10.كذلك أنظر:-ابو فارة ،ادارة الأزمات (مدخل متكامل)،(عمان/الاردن، اثراء للنشر والتوزيع،2009)،ص39.

1. **من حيث الآثار :**

أ. أزمات ذات آثار وخسائر بشرية.

ب. أزمات ذات آثار وخسائر مادية.

ت. أزمات ذات آثار وخسائر معنوية.

ث. أزمات ذات آثار وخسائر مختلطة.

2. **من حيث المدة :**

أ. أزمات قصيرة الأمد.

ب. أزمات طويلة الأجل.

ت. من حيث الآثار :

أ. أزمات ذات آثار وخسائر بشرية.

ب. أزمات ذات آثار وخسائر مادية.

ج. أزمات ذات آثار وخسائر معنوية.

ح. أزمات ذات آثار وخسائر مختلطة.

ت. من حيث المستهدف بالاعتداء :-

أ. اعتداء على شخصيات.

ب. اعتداء على ممتلكات.

ث. من حيث الهدف :-

أ. إرهاب الطرف الآخر.

ب. الابتزاز.

طرق إدارة الأزمات

هناك توجد عدة طرق لإدارة الازمات ومن أبرزها وكما يأتي:

1. **الإنكار الكامل للأزمة وعدم الاعتراف بوجودها:** تنشر الإدارة العامة للمنظمة أن الأوضاع تسير على أفضل وجه، وفي حالة مثالية لا يمكن أن تكون أحسن، وتؤكد إنها حققت إنجازات بارزة تعود بفوائد كبيرة على جميع أصحاب المصالح. وترى أن من يشكك في هذه الإنجازات (التي تزعم الإدارة أنها تحققت) هو جاحد وناكر للجميل، ويعمل ضد الأهداف الإستراتيجية لأصحاب المصالح، ويقوم هذا الأسلوب على التعميم الإعلامي الذي ينكر كافة أسباب الأزمة، ونتائجها، وتداعياتها، وانعكاساتها على المنظمة وعلى أصحاب المصالح داخلها وخارجها، غير أن هذا الأسلوب لا يحقق النجاح في نهاية المطاف.

2. **أسلوب كبت الأزمة:** هذا الأسلوب يطلق عليه أيضا أسلوب تأجيل ظهور الأزمة، وهذا الأسلوب يركز على التعامل مع الأزمة بصورة مباشرة، ويتعامل مع الأزمة بدرجة عالية من العنف من أجل القضاء عليها في مراحلها الأولى، وتسعى إدارة المنظمة إلى التضييق على قوى الأزمة وإغلاق جميع المسارب والمنافذ والطرق التي قد تنفذ من خلالها لتعظيم وتصعيد الأزمة، كما يجري التركيز على إضعاف قوى الأزمة من خلال التخلص من قادتها.

3. **أسلوب بخس الأزمة:** إن جوهر هذا الأسلوب هو التركيز على تقليل من شأن الأزمة والتقليل من أهميتها والتقليل من شأن أسبابها وتأثيراتها ونتائجها وانعكاساتها، هذا الأسلوب يتطلب أن تعترف إدارة المنظمة بالأزمة أولا (الاعتراف بها كحدث حصل في المنظمة) لكن توضح إدارة المنظمة أن هذه الأزمة مجرد حدث عابر وحدث غير مهم لا يؤثر على سير أعمال المنظمة وعلى أنشطتها، ويجري التعامل معه بالوسائل والأدوات المناسبة، وأنه في طريقه إلى الانتهاء والزوال، وسوف تعود المنظمة سريعا إلى توازنها وسابق عهدها قريبا.

4. **اسلوب تنفيس الأزمة:** هناك بعض أنواع الأزمات التي يتأخر إنفجارها، وتستمر دوافع وأسباب الأزمة بالتصاعد، وتنذر بأن انفجار الأزمة سيكون مروعا وقويا جدا عندما تحين ساعة الصفر، إذ أن تأخر انفجار الأزمة يكسبها قوة كبيرة عندما تحدث وتقع، ولذلك، فإن إدارة المنظمة تلجأ إلى استخدام أسلوب تنفيس الأزمة، وفكرة هذا الأسلوب هي إيجاد قضايا فرعية وجزئية تتعلق بأسباب ودوافع الأزمة، والعمل على إثارتها مما يؤدي إلى إشغال قوى الأزمة في هذه القضايا، فيؤدي ذلك إلى استنزاف جانب من قوة الأزمة، وربما يؤدي إلى القضاء على أسباب ودوافع مهمة للأزمة.

5. أسلوب تشكيل لجنة لبحث الأزمة: تلجأ بعض الإدارات إلى استخدام أسلوب تشكيل لجنة لبحث الأزمة، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عندما لا تتوفر لدى إدارة المنظمة البيانات والمعلومات والمعرفة الكافية عن قوى الأزمة، فيؤدي تشكيل هذه اللجنة (التي تتضمن أطرافا متعددة من المنظمة) إلى حصول إدارة المنظمة على البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بقوى الأزمة، ومعرفة القوى الحقيقية التي تقف وراء الأزمة، والتعرف على دوافع والأسباب الحقيقية وراء هذه الأزمة. إن تشكيل هذه اللجنة يؤدي إلى إفقاد هذه الأزمة لقوتها، ويؤدي إلى ضياع الوقت ومرور الزمن دون التوصل إلى الأسباب الحقيقية للأزمة.

6. **أسلوب إخماد الأزمة:** تلجأ المنظمات إلى هذا الأسلوب عندما تكون الأزمة في غاية الخطورة وتهدد بقاء المنظمة ووجودها وتؤدي إلى انهيارها بالكامل، وهذا الأسلوب هو من الأساليب التي تستخدم العنف والقوة بصورة شديدة تجاه قوى الأزمة، وعند استخدام هذا الأسلوب فإن إدارة المنظمة لا تلتفت كثيرا إلى المشاعر والقيم الإنسانية في التعامل مع الأزمة وإداراتها، والمبرر الأساسي الذي تقدمه إدارة المنظمة هو أن وجود المنظمة وبقاءها في خطر شديد.

7. **أسلوب تفريغ الأزمة:** يعتمد هذا الأسلوب على تقسيم وتجزئة الأزمة إلى أزمات فرعية، ويتم ذلك بعد وقوع الصدام الأول مع قوى الأزمة ككل، فيجري بعد ذلك السعي الحثيث والسريع للتعامل مع قوى الأزمة كمجموعة متفرقة ومتفرعة من القوى، ويتم وضع أهداف بديلة لكل طرف من قوى الأزمة، والعمل على التفاوض مع هذا الطرف في ضوء الأهداف والمصالح الأكثر إلحاحا وأهمية له، وتركيز الجهود على محاولة استقطاب كل طرف بما يناسبه، والعمل على امتصاص وتذويب الأزمة وإزالة شدتها وحدتها.

أثر إدارة الأزمات في خلق مجتمع مستقر وآمن

تسعى الحكومات حول العالم إلى تحقيق هدف جوهري يتصدر سلم الأولويات، وهو الوصول إلى مجتمع مستقر، ويتوقف بلوغ هذا الهدف على تفاعل الطرفين: المجتمع والحكومة، انطلاقًا من مبدأ تقاسم المسؤوليات وتوزيع الأدوار، ويُعد هذا الهدف، في جوهره البنائي، إنسانيًا وأخلاقيًا قبل أن يكون سياسيًا أو اقتصاديًا، فالإنسانية والأخلاق هنا ليستا تعبيرًا عن العاطفة، بل هما انعكاس لحاجة الإنسان المادية والمعنوية إلى الأمن والأمان، وهاتان الكلمتان لا تُعدّان مجرد مفاهيم معنوية، بل تنطويان على محاور متعددة، وبرامج متنوعة تهدف إلى بلوغ معايير الاستقرار الأكثر نقاءً، باختصار لا يمكن الاعتماد على الجانب العاطفي في بناء استقرار المجتمعات باستثناء الرغبة في تحقيق الهدف، والمدفوعة بالإرادة النابعة من حب الشعب والوطن أولاً، والانتماء إلى ماضيه وحاضره ومستقبله ثانياً، ولو حلّلنا كلمة إنتماء لوجدناها جامعة لكل السياسات المادية والمعنوية، بل لا نبالغ لو قلنا بأنها المحرّك لتحقيق المجتمع المستقر ، وقد يعتقد البعض بأن المسؤولية تقع على الحكومة بصفتها تمتلك أدوات التنفيذ وقوة القانون، وأن المجتمع ما هو إلا تكتّل ينفّذ الأوامر والسياسات والخطط والبرامج، وهذا المنطق ينطلق من فكرة قديمة تنظر إلى الشعب كقطيع يؤتمر وليس كمجموعة مكونة من أفراد لهم كيانات وشخصيات مستقلة، وهنا لا بد من التفريق بين تحقيق الاستقرار للقطيع وتحقيقه للمجتمع المتنوّر المشارك في تنفيذ الإستراتيجيات، فعلى سبيل المثال لا الحصر لو تحقق الاستقرار المجتمعي في مجتمع القطيع فإنه لن يكتسب الاستدامة، ولن، تكون الحكومة ذاتها مطمئنة لذلك، لأنها فرضت الاستقرار والأمن فرضاً، وربما بوسائل عنيفة وهنا يأتي مفهومنا للمجتمع المستقر، هل هو المجتمع الذي لا يشهد مشاكل واضطرابات ويطبق القانون بصمت، أم أنه المجتمع الذي تسوده مبادئ السلام والطمأنينة ويتحول تطبيق القانون إلى أسلوب حياة، ويصبح جزءاً من النظام القيمي والأخلاقي، بحيث تتم ترجمته في السلوك اليومي للمواطن، فإذا وصل المجتمع إلى هذه المرحلة من الثقافة القانونية المتبوعة بثقافة أخلاقية يتحقّق الاستقرار المستدام، ولن يهتز مهما تعرضت البلاد إلى تغييرات في الأشخاص أو الحكومات، لأن النظام العام وأخلاقيات التعامل أصبحت متغلغلة في نسيج الشعب ،فالنقطة المهمة هنا، إن هناك متطلبات حياتية مادية لابد من توفرها لتحقيق الاستقرار المجتمعي، وفي مقدمتها تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، ويصفها البعض بأنها حاجات مادية، لكنها في جوهرها ليست كذلك، فتوفير المسكن، على سبيل المثال، يُعد حاجة إنسانية أخلاقية، لأن الإنسان لا يمكن أن يحيا بكرامة ما لم يكن له منزل آمن يضمه ويوفر له الطمأنينة، بمعنى إما أن يمتلكه أو تكون لديه القدرة على دفع إيجاره بشكل مؤقت وصولاً إلى التملّك، ثم تأتي الخدمات الإنسانية، وتختلف عن الخيرية بالتأكيد، والخدمات الإنسانية تشمل التطبيب والعلاج والرعاية الصحية وتوفير البيئة النظيفة، وبعدها تأتي الخدمات التعليمية المتطورة، ثم البنية التحتية،

وهذه الأخيرة حق إنساني كي يعيش الإنسان في مجتمع مستقر يتمتع بالسهولة في التحرك والانتهاء من المعاملات والإجراءات بعيداً عن الروتين والتعقيد والبيروقراطية.

ويأتي ثانيا : توفير فرص العمل، وهذه ليست من مهام الحكومة وإنما هي مسؤولية مشتركة بين الحكومة والمجتمع، الحكومة توفّر النظام التعليمي والمواطن يُقبل على التعليم ويجتهد في تأهيل نفسه وتدريبها وتحصيل الخبرات وغيرها، التي تمهّد له الحصول على وظيفة تضمن له العيش الكريم، ولا بد من إضافة المشاركة في صناعة القرار حتى يتحقق شرط الانتماء، وهذه المشاركة لها وجوه مختلفة منها المباشرة ومنها غير المباشرة، فكلما كان المواطن واعياً يكون مشاركاً في القرار حتى وإن لم يكن في سدة المسؤولية، وبذلك لا نبالغ لو قلنا إن المسؤولية الأكبر في صناعة المجتمع المستقر تقع على المجتمع أكثر من الحكومة، لأن عمل الأخيرة إجرائي وداعم، أما عمل المجتمع فهو تحويل مبادئ الحياة الجماعية إلى أسلوب حياة، تستند إلى الاحترام وقبول الاختلاف، فإذا تحقق الشرط الأخير، تحقق الانسجام وساد الاستقرار، ولو درسنا المجتمعات غير المستقرة لوجدناها رافضة للاختلاف، فتتحول إلى مجتمعات طائفية وحزبية تتناحر فيما بينها، وتعلي من شأن الطائفة والحزب على حساب الدولة[1]، وتتعرض المجتمعات في الوقت الحاصر إلى الكثير من الأزمات بسبب الغزو الفكري الثقافي من الخصم والعدو الذي يستهدف (الأمن الفكري) للمجتمع وهو الحالة التي يكون فيها عقل الفرد محصنًا من (الأفكار المتطرفة) و(الانحرافات الفكرية) التي قد تؤدي إلى سلوكيات تتعارض مع قيم المجتمع ومصالحه العليا، إنه بمثابة الدرع الذي يحمي الفرد والمجتمع من الوقوع في فخ (الأفكار الهدامة) التي قد تؤدي إلى (الإرهاب)، (الكراهية)، أو (الفوضى)، ولو ناخذ مثالا حول ذلك أهمية الأمن الفكري للمجتمع العراقي لاسيما إنه يمثل انموذجًا فريدًا من التنوع الثقافي والديني، حيث يتعايش المسلمون بمذاهبهم المختلفة، والمسيحيون، والإيزيديون، والصابئة، وغيرهم من الطوائف، وهذا التنوع يُعد مصدر قوة إذا أُحسن استثماره، لكنه قد يكون أيضًا مصدرًا للتوترات إذا استغلته الجهات المتطرفة لبث (الفرقة) و(الكراهية)، فالأمن الفكري في العراق لا يقتصر على التصدي للأفكار المتطرفة فحسب، بل يشمل أيضًا تعزيز قيم (الحوار)، و(التسامح)، و(قبول الآخر)، و بدون أمن فكري يصبح المجتمع أكثر عرضة للصراعات الداخلية التي قد تهدد وحدته الوطنية، كما أن الأمن الفكري يُسهم في تحصين الشباب من الوقوع في فخ التطرف أو الانجرار وراء الأيديولوجيات التي تسعى لتدمير النسيج الاجتماعي ، وتعرض العراق خلال العقود الماضية إلى عدة أزمات أثرت على أمنه الفكري. من أبرز هذه التحديات: [2]

---

(1)عبدالله السويجي،المجتمع المستقر، صحيفة الخليج الاماراتية، ورد على موقع أيلاف، 19/9/2022، ورد على الموقع التالي:-

https://elaph.com/Web/NewsPapers/2022/09/1486283.htmlتأريخ المشاهدة23/3/2025.

(2) انوار داود الخفاجي،الامن الفكري في المجتمع العراقي، وكالة بغداد الاخبارية،5/12/2024، ورد على الموقع التالي:- https://www.baghdad-agency.com/article-detail/9288

1. الاستقطاب الطائفي: النزاعات الطائفية التي شهدها العراق خلقت بيئة خصبة للتطرف والانقسام ،فإن استهداف الطوائف المختلفة ببعضها زاد من تعقيد مسألة الأمن الفكري.

2.عف الحصانة الفكرية :الحصانة الفكرية هي عاملا هو الأساس في بناء العقول، وحماية المجتمع من الاختراقات الفكرية من العدو ولكن تدهور الوعي الفكري في العراق بعد الإحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان2003 أدى إلى ضعف الحصانة الفكرية لدى شريحة كبيرة من المجتمع، مما جعلها أكثر عرضة للأفكار المغلوطة.

1. **أدلجة الإعلام:** أسهمت بعض وسائل الإعلام، سواء التقليدية أو الرقمية، في نشر الشائعات والأفكار المتطرفة، ما زاد من تعقيد المشهد الفكري في العراق، ومن جانب أخر هناك العديدُ من العوامل التي تهدد الأمنَ الاجتماعي ، وتزعزع استقرارَ المجتمع العراقي، وهي: [1]

أ. **الانحراف:** وهو انتهاكُ المعايير والحقوق والقواعد، من خلال إتباع المنهج الخطأ وتجنب الفطرة السليمة والميل عن المسار المحدد، مثل الاعتداء على النفس أو على الغير والاعتداء على الممتلكات، أو الجرائم التي تنافي الأخلاق، ومنها ما يعد تعدياً على الأمن الاجتماعي مثل الاحتكار في المواد الاقتصادية والتموينية.

ب. **الفقر:** يُشكل الفقر بيئةً غنية ومناسبة للانحراف الاجتماعي، لأنّ العوزَ والحاجة والحرمان تؤدي بأصحابها للجنوح الذي يدفعهم لارتكاب السرقات واللجوء إلى الانتقام، ويؤدي الفقرُ إلى التشرد والعدوان بسبب الحرمان من مقومات الحياة مثل الرعاية والمأوى والتعليم، مما يؤدي إلى خلل في التوازن الاجتماعي وانعدام الأمن.

د. **المخدرات:** وهي من أخطر الآفات التي تهدد استقرارَ وكيان المجتمعات، فهي تعد بوابةً للجرائم كالسرقة والاعتداء وأحيانا القتل، فالمخدرات لها تأثيرٌ سلبي على العقول والأبدان، وتورث الخمولَ والاستهتار، مما يبدد الطاقات والثروات، وبالتالي إفساد العلاقات الاجتماعية.

و. **البطالة:** إنّ ازديادَ أعداد البطالة في المجتمع يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة، فيؤثر سلباً على جميع نواحي الحياة للأفراد، فتزيد بذلك الجرائمُ وينتشر العنف وتتفشى الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، مما يزعزع معيشة الإنسان ويزعزع استقرار الأمن.

هـ . **الهجرة:** وهي ظاهرةٌ عالمية تعاني منها العديد من المجتمعات، وأخطرها هجرةُ العقول والكفاءات العلمية، وخاصة في الدول النامية ومنها العراق مما يُفقدها توظيف هذه الكفاءات لتنمية بلادها، وأيضا مشكلة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن، فالتضخّم السكاني في المدن يؤدي إلى البطالة، التي بدورها تؤدي إلى الفقر ومن ثم إلى الانحراف والجريمة.

---

(1)حمود مسعود الخلف،مفهوم وعوامل الأمن الاجتماعي،صحيفة روناهي،23/10/2024، ورد على الموقع التالي:- https://ronahi.net/?p=214507

ويتضح مما ذكر أنفا أهمية البراعة والابتكار في إدارة الأزمات لما لها دور في الحفاظ على الأمن المجتمعي لاعتبارات مهمة وكما يأتي:[1]

1. الحاجة إلى الأمن الاجتماعي من أهم الحاجات الاجتماعية والنفسية للفرد.
2. الأمن الاجتماعي هو الوسيلة الأساسية للنمو النفسي والتوافق الاجتماعي مع الآخرين.
3. الحاجة إلى الأمن الاجتماعي هو محرك الفرد نحو السلوك الإيجابي ويرتبط ارتباط وثيق بالمحافظة على البقاء والاستمرار.
4. تتضمن الحاجة إلى الأمن الاجتماعي ليشعر الفرد بأنه يعيش في بيئة صديقة آمنه مشبعة للحاجات مع ارتباطه بالآخرين وشعوره بحبهم واحترامهم وتقبلهم له في الجماعة.
5. يوفر الأمن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الأسرى والتوافق الاجتماعي.
6. يساعد الأمن الاجتماعي بتوفير شعور الاستقرار في سكن مناسب مستقر ومورد رزق دائم.
7. يوفر الأمن الاجتماعي إحساس الفرد بالأمن الصحي والنفسي والمادي وتجنب الخطر والتزام الحذر والقدرة على التعامل مع الأزمات والكوارث الطبيعية.
8. يوفر الأمن الاجتماعي للفرد الشعور بالثقة والاطمئنان والأمن والأمان.

(1)رامي عودة الله العساسفة، الأمن الاجتماعي في فكر ابن خلدون "رؤية لحفظ تماسك المجتمعات العربية في الوقت الحاضر"، مجلة كلية التربية، العدد180، ج1، (القاهرة، كلية التربية، جامعة الازهر، أكتوبر2018)، ص393.

الخاتمة والاستنتاجات:

إن الأزمات هي حالة مزروعة ومستوطنة في المجتمعات ولكن تحتاج إلى البيئة الحاضة لها لتصعيدها وتنمية عناصر الاختلال، والتباين بين أطراف الأزمة مما يحفزنا للقول: إن هذه الدراسة أثبتت ضرورة اللجوء إلى أساليب (إدارة الأزمات) لكي يتم إدارتها بصورة علمية خشية من انتشارها وإحداثها خلل في التماسك الاجتماعي العراقي خاصة بعد أن تعرض العراق إلى الاحتلال الأمريكي البغيض ومازرعه هذا الإحتلال من عناصر التفريق والتمزيق للصيرورة المجتمعية ألا أن إرداة الشعب العراقي تلاحقت على ذلك ومنعته وحجمته على أقل تقدير بتمتين اللحمة الوطنية ونزع فتيل كل عناصر الغلو والتطرف والقضاء على التجمعات الإرهابية والتكفيرية التي كادت أن تقضي على الوحدة الوطنية المجتمعية بين2014-2017 .

التوصيات:

1. الاستمرار بعقد (المؤتمرات) و(إدارة الأزمات) كما مافعلته وزارة الداخلية العراقية عام 2025 من خلال مناقشة الاستعدادات اللازمة للمواجهة قبل حدوث الأزمة أو الكارثة، والتي تشمل تطوير الخطط والإستراتيجيات اللازمة للتعامل مع الأزمات والكوارث منها ملف المياه والوضع المائي في العراق، وسبل معالجة الشحة المائية، وتطوير آليات توزيع المياه وإيصالها إلى مستحقيها بعدالة، وتداعيات الأمراض الانتقالية كما في تداعيات مرض (الحمى القلاعية) وبيان إجراءات وزارتي الزراعة والصحة بصددها، فضلا عن مناقشة حوادث إنفجارات الألغام والمخالفات الحربية التي تؤدي إلى خسائر وضحايا وبيان إجراءات وزارة البيئة، بالإضافة إلى أزمات حوادث السير وبيان إجراءات وزارة الإعمار والإسكان ومديرية المرور العامة بشأن هذا الموضوع.
2. إشراك الوزارات النظيرة لوزارة الداخلية ك(وزارة العدل) في اللجان المشتركة لإدارة الأزمات والكوارث، لإعداد خطة شاملة لإدارة الأزمات والكوارث فيها، وتأتي هذه الخطوة لتعزيز الجاهزية والتنسيق الفعّال من قبل وزارة العدل مع وزارة الداخلية، لرفع الخطة لادارة الازمات إلى (المركز الوطني للعمليات المشتركة)، بالتعاون مع الوزارات الأخرى، تمهيداً لإعداد خطة وطنية موحدة لإدارة الأزمات في العراق.
3. دعم الحكومة الاتحادية لانشاء (مركز إدارة الأزمات والكوارث في العراق) بعد وضع الهيكلية المقترحة له، الذي يهدف إلى بناء منظومة وطنية لهذا الغرض، وتوحيد الجهود بين جميع الوزارات المعنية في هذا المجال للاستجابة الفورية والسريعة لأي طارئ أمني، أو صحي، أو أقتصادي، أو طاقوي، أو بيئي، أو مالي، أو مجتمعي.